مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. يوسف عبدالعزيز محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4188
تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 08:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد السوري

الدكتور يوسف عبد العزيز محمود *

(تاريخ الإيداع 19 / 11 / 2009. قُبِل للنشر في 24/ 3 /2010)

□ ملخّص □

نتيجة لتزايد أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية؛ حيث يعد أحد أهم محددات التنمية والنمو الاقتصادي، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات. لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة بالتعرف على أهم المشاكل التي تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى التعرف على أهم السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر– مناخ الاستثمار– التنمية الاقتصادية– مؤشرات الاستثمار.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

Appropriate Environment for Attracting Foreign Direct Investment for The Syrian Economy

Dr. Youssef A. Mahmoud *

(Received 19 / 11 / 2009. Accepted 24 / 3 /2010)

□ ABSTRACT □

As a result of the increasing importance of foreign direct investment flows, especially for developing countries; where is one of the most important determinants of economic growth and development, working most of the States to create an appropriate atmosphere to attract investment. Therefore, a primary objective of this study identify the most important problems that hamper the flow of foreign direct investment as well as identify the most important policies that help to attract foreign direct investment to Syria.

Keywords: Foreign Direct Investment, Investment Climate, Economic Development, Investment Indicators.

*Professor , Economic and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يشهد العالم منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين توجهاً متزايداً نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تنموية فاعلة، في وقت عجزت فيه معظم المحاولات التنموية التي اعتمدت من طرف الاقتصاديات النامية، لما يزيد عن نصف قرن من الزمن، عن تحقيق أهدافها المنشودة. بالنظر إلى هذا ظهرت خلال ثمانينيات القرن العشرين طروحات تنموية جديدة تقوم على فكرة مفادها أن عجز التنمية بالدول النامية لايعود إلى عدم توفرها على متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية وبشرية، وإنما يعود إلى عجزها عن رسملة مواردها الاقتصادية واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركا للنمو ودافعاً له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. في ظل هذا الطرح، وأمام ما يشهده العالم من تنامٍ لدور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وما ارتبط به من تزايد في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكلها المباشر، وما كان لها من تأثيرات تنموية على اقتصاديات الكثير من الدول النامية ومنها سورية، واشتداد التنافس الدولي على استقطاب الاستثمار الأجنبي، يثار الجدل والنقاش حول أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى إمكانيته في بعث النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستويات ومهارات الأداء الاقتصادي بهذه الدول.

وسورية كدولة نامية أدركت المزايا المتعددة التي ستعود عليها في حالة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن الإدراك بأهمية الاستثمار وحده لا يكفي لتهيئة المناخ المناسب بل يجب أن يتواكب مع هذا الإدراك قوانين وسياسات وإجراءات من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية. ومن الخطأ أن تظل سورية في وضع استكانة منتظرة هبوط الاستثمارات الأجنبية عليها بل يجب عليها أن تسعى بقوة كما تسعى باقي الدول وتتنافس على الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا لشيء سوى لأن المنافع التي ستعود على سورية من جراء زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستكون منافع عديدة.

أهمية البحث وأهدافه:

إن أهم ما يميز العقد الأخير من القرن الماضي هو اتساع نطاق المعاملات التجارية الدولية وما نتج عن ذلك من انتشار نوع خاص من هذه المعاملات يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فقد أصبح التنافس على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية لجميع الدول وعلى وجه الخصوص البلدان النامية (ومنها سورية) لما يلعبه الاستثمار من دور كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ذلك يهدف البحث إلى: التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، التعرف على مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه، تحليل بعض المؤشرات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والإشارة إلى أهم المشاكل التي تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية وتحديد أهم السياسات الواجب اتباعها لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة المشكلة وتحليلها ومحاولة وضع الحلول للمشكلات التي تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية. وبالتالي يناقش البحث الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم

والأهمية، مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجة إليه، المؤشرات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد السوري، متطلبات الاستثمار الأجنبي في سورية، ومقومات نجاح سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

النتائج والمناقشة:

أولاً. الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والأهمية:

للاستثمار الأجنبي أشكالاً متعددة، منها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. بالنسبة للنوع الأول فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة [1]. أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)* فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل. و نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر). أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي [2].

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية. لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر [3].

ثانياً. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجه إليه

تهدف الجهود المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية التي تصاحب تدفق هذا الاستثمار، إذ أن بعض الدول قد تتوافر لديها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، إلا أن عدم

* Organization of Cooperating and Developing Economy.

توافر التقنية الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه في الأتي:

1. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمل بها. ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية المهارات التكنولوجية الحديثة، بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2. قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة.

3. قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات المحلية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية، إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلي، وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

4. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاد البلد المضيف وتعويض نقص المدخرات نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها، وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد الدولة المضيفة، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاد حديث. ولكن قد لا توجه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدولة، حيث يصبح اقتصاد الدولة المضيفة يتكون من قطاعين، الأول متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية وتمثله فروع الشركات الأجنبية والثاني متخلف تكنولوجياً ويحتوي على الشركات المحلية.

5. دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، فقد تكون الآثار الدولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة إيجابية، وذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح للدولة المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالباً ما تكون سلبية وذلك نظراً للأسباب التالية:

- إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث أن الاستثمار الأجنبي سيؤدي إلى زيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن الشركات متعددة الجنسيات ستبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن

التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، والدفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية. ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدولة المضيفة، حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى الشروط التقييدية (Restrictive Clauses). ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسية لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض فروعها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تمتلكها، حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق.
- كما أن هناك المزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيوداً مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً في هذا المجال [4].

ثالثاً. بعض المؤشرات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

ترصد منظمة الأونكتاد (UNCTAD) مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما:

1. مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI* Performance Index): وهذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

2. مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential Index): وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

* Foreign Direct Investments.

وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات (16) دولة عربية منها سورية من أصل (140) دولة على مستوى العالم، ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب أحدث فترة زمنية متوافرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها [5]. وقد تصدرت دولة قطر والإمارات والكويت مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، في حين كان ترتيب سورية السادس عشر بين الدول العربية، أما السودان والمغرب والبحرين فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، في حين كان ترتيب سورية الحادي عشر بين الدول العربية كما هو موضح في الجدول رقم (1). وهذا يعني أن سورية تجتذب تدفقات ضئيلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بإمكاناتها ، وهو ما يعني أنها لديها إمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تستغل بعد. وكما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يخص وضع الاستثمارات العربية البينية (تقديرات عام 2006) فإن سورية كانت خارج قائمة تسع دول عربية مضيفة للاستثمار بعكس ما جاء في تقرير عام 2005 والتي جاءت فيه سورية بالمرتبة الرابعة عربياً، حيث جاءت السعودية أولاً بنحو 4.837 مليارات دولار بما نسبته 27.5% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام تلتها مصر بنحو 3.265 مليارات دولار بحصة 18.58% ثم تونس بحوالي 2.366 مليار دولار وحصة 13.47%. وهنا علينا أن نسأل لماذا غاب اسم سورية عن تلك القائمة؟ هل بسبب عدم تزويد المؤسسة بالبيانات التي صدرت في آخر يوم من العام الماضي؟ أم فعلاً أن الاستثمارات العربية الوافدة إلى سورية خلال العام الماضي كانت أقل من 350 مليون دولار وهي حجم الاستثمارات الوافدة إلى المغرب الدولة الأخيرة في القائمة؟. ولكن اللافت للنظر أن سورية كانت من بين الدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام 2006 والتي تصدرتها الإمارات بحوالي 7.563 مليارات دولار بنسب 43% من إجمالي تلك الاستثمارات وجاءت سورية في المرتبة الخامسة بحوالي 783 مليون دولار وبحصة قدرها 4% وذلك من إجمالي ست دول شكلت ما نسبته 93.3% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة. وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 حتى نهاية عام 2006 جاءت سورية في المرتبة السادسة باستثمارات قدرها 3.641 مليارات دولار بينما تصدرت السعودية القائمة بنحو 36.674 مليار دولار ثم لبنان 8.860 مليار دولار فالسودان ثالثا بنحو 8.220 مليار دولار. وفي جانب الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية العام 2006 جاءت سورية في المرتبة السابعة بأقل من 10 مليارات دولار. وفي خانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات عام 2006) تشير بيانات المؤسسة المتوفرة من تسع دول عربية إلى أن هذه الدول استقطبت نحو 47.8 مليار دولار، مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، ومرة أخرى تغيب سورية عن القائمة وهو ما يؤكد أن سورية لم تزود المؤسسة بالأرقام المتعلقة بحجم الاستثمارات العربية أو الأجنبية الوافدة إليها خلال عام 2006

أو أنها فعلت ذلك ولم تنشر. وتطرق التقرير بشكل مفصل إلى وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام 2005 ليضع سورية في المرتبة العاشرة من أصل 18 دولة عربية لجهة التدفقات الاستثمارات وزيادتها، حيث ارتفعت من 275 مليون دولار عام 2004 إلى 500 مليون دولار وفي المرتبة 12 لجهة مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2005 بنحو 2.9 مليار دولار بنسبة 2.5% من إجمالي هذا التراكم البالغ 115.5 مليار دولار وبنسبة تبلغ 1.49% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم وبنسبة 5.29% على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 11.5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها [6].

الجدول رقم (1): مؤشرات أداء وإمكانات الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر			مؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر		
الدولة	2001-1999	2002-2000	الدولة	2003-2001	2002-2000
قطر	13	8	السودان	29	84
الإمارات	19	17	المغرب	32	62
الكويت	32	28	البحرين	51	72
البحرين	31	29	تونس	58	60
السعودية	28	31	قطر	67	81
الأردن	41	45	الأردن	84	57
ليبيا	39	46	لبنان	90	96
عمان	50	53	الجزائر	91	94
لبنان	57	60	الإمارات	101	120
مصر	71	70	ليبيا	116	137
تونس	74	71	سورية	121	114
الجزائر	79	75	مصر	123	113
اليمن	85	87	اليمن	124	115
المغرب	96	93	عمان	126	130
سوريا	93	100	الكويت	137	136
السودان	124	120	السعودية	138	138

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004

رابعاً. العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية

إن حجم الاستثمارات الأجنبية في سورية مازالت دون مستوى الطموحات ولا تتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة الغير مستغلة في الاقتصاد السوري، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية رغم صغر حجمها، فإنها تتركز في قطاع النفط والغاز. أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والتي يعول عليها كثيراً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي، فإن إسهامات الاستثمارات الأجنبية فيها– باستثناء بعض المشروعات الأساسية– مازالت محدودة للغاية، بل أن بعض المجالات مثل السياحة وخدمات النقل البحري، وعلى الرغم من أنها مجالات واعدة فإن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية لا يزال ضئيلاً تماماً. ويلاحظ أيضاً بالرغم من أهمية التركيز في الترويج على المشروعات في مجال الصناعات التحويلية، إلا أن الترويج للفرص الاستثمارية في سورية لم يغطي المشروعات في مجالات السياحة وخدمات النقل والموانئ والثروة السمكية، والتي يمكن أن تكون لسورية فيها ميزة نسبية. ومن ثم فإن الأمر يستدعي التعرف على الأسباب الموجودة لعدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية وبين المقومات المتاحة لجذب تلك الاستثمارات. وإجمالاً يمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد السوري عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه في النقاط التالية:

1. **عدم الاستقرار الاقتصادي:** يظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار الأجنبي في مؤشرات عدة سنذكر منها السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة التوازن الخارجي.

1.1. **السياسة النقدية:** عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقاً بعيده المدى. وفي هذا الإطار استمرت سورية خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية. فقد تضمنت الأهداف الاستراتيجية للخطة الخمسية التاسعة تحقيق توازن اقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية حيث يعكس هذا الهدف الاهتمام باستقرار الأسعار عن طريق استهداف التضخم والوصول بمعدلاته إلى أدنى حد ممكن، ويوضح الجدول رقم (2) تطور معدلات التضخم خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة:

الجدول رقم (2): تطور معدلات التضخم في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	%0.90-	%0.45-	%2.30	%3.55	%5	%6

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة في سورية

يلاحظ من معطيات الجدول المذكور أن اتجاه معدل التضخم في سنوات الخطة الخمسية التاسعة كان نحو الزيادة، وهذا يعني أن الأسعار في سورية قد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 2000-2005 وهذا مؤشر خطير يجعل المستثمر الأجنبي يفكر ألف مرة قبل أن يأتي ليستثمر أمواله لدى دولة يعاني اقتصادها من ارتفاع مستمر في معدل التضخم. وتعزى الزيادة في معدل التضخم إلى الزيادة في أسعار الأغذية، وهو ما يمكن أن يكون انعكاساً لنقص المنتجات الغذائية بسبب أحوال الطقس إضافة إلى زيادة الطلب المحلي، فضلاً عن طلب البلدان المجاورة التي تضررت من أحوال الطقس غير المواتية. أما الزيادة في قيمة السلع الأساسية المستوردة عدا النفط بالدولار إلى جانب بعض انتقال آثار انخفاض سعر الصرف في نهاية عام 2005 تمثل عوامل أخرى ساهمت في ذلك. كما أضاف العدد الكبير من اللاجئين العراقيين الداخلين إلى سورية ضغوطاً قوية على الاقتصاد. فقد زاد عددهم بنسبة 40% في عام 2006 حيث وصل عددهم اليوم إلى حوالي 1.5 مليون نسمة (8% من السكان). وإضافة إلى الإسهام في تراكم الضغوط التضخمية، بما في ذلك الضغوط التضخمية على وجه الخصوص في أسعار العقارات وإيجاراتها، فإن الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين شكلت ضغطاً على النفقات الحكومية، وخصوصاً دعم الطاقة والأغذية، وضغوطاً على الإنفاق في الصحة والتعليم.

2.1. **السياسة المالية:** عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي. وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن السياسة المالية في سورية تفتقر إلى

المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ويشير تحليل تطور الميزانية الحكومية في السنوات السابقة إلى معضلتين أساسيتين، يتوقف على حلهما إلى حد بعيد توجه التنمية في البلاد:

- **ضعف الإيرادات الحكومية:** فنمو الإيرادات الحكومية السنوية عاجز عن اللحاق بنمو الناتج المحلي وتبقى سورية من الدول ذات الإيرادات الضريبية المنخفضة [7] (انظر الجدول رقم 3)، في الوقت الذي تشعر فيه الفعاليات الاقتصادية بالثقل الضريبي وفي الوقت الذي يشكل إنتاج النفط جزءاً محسوساً من الناتج المحلي. وسورية بحاجة إلى سياسة ضريبية جديدة عبر إقامة العدالة الضريبية في مجال الضرائب المباشرة، وفي مجال الضرائب غير المباشرة وعبر فرض الدولة لريعها المحق على بعض الخدمات التقليدية أو الجديدة (من المقالع إلى الهواتف الخلوية إلى الإذاعات الخاصة الإعلانية ...الخ).

الجدول رقم (3): نسبة الإيرادات الضريبية

الدولة	السويد	الدنمرك	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	E.U	U.S.A	المغرب	تونس	الأردن	مصر	سورية
النسبة	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4	%37.4

المصدر: إحصائيات الدول الأوربية مكتب الإحصاء للاتحاد الأوربي EUROSTAT عن 2005، الولايات المتحدة المعلومات حصيلة عام 2006 المصدر: (CBO) مكتب الكونغرس للميزانية، إحصائيات مصر عن عام 2006، مصدرها محاضرة نائب وزير المالية المصري في مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي عقد في دمشق من 3-4/أيلول/2007، أما إحصائيات الدول العربية الأخرى فتعود لعام 2005 ومصدرها التقارير السنوية لهذه الدول عن عام 2005. وإحصائيات سورية عام 2006 منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2006 الذي أعلنه المكتب المركزي للإحصاء والبالغ /1640.655/مليار ليرة سورية.

- **ضعف النفقات الحكومية:** وينعكس هذا الضعف من ناحية الإنفاق الجاري على التردي الكبير في أداء الإدارات عبر انخفاض مستوى المعاشات الحقيقية لموظفي الدولة. كما ينعكس هذا الضعف من ناحية الإنفاق الاستثماري على تدني مستوى الخدمات الحكومية و تدني نسبة مساهمة هذه الخدمات في الناتج القومي مما يعيق الاستثمار و التنمية [7].

3.1. سياسة التوازن الخارجي: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. وفيما يتعلق بسورية اتجه الميزان الكلي للمدفوعات (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي) بالأسعار الجارية خلال السنوات 2003-2005 لتسجيل عجزاً في ميزان المدفوعات وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): ميزان المدفوعات في سورية للسنوات 2003-2005 (مليار ل.س)

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي بالأسعار الجارية		
	دائن	مدين	الرصيد
2003	473	438	+35
2004	574	598	-24

2005	692	737	-45

المصدر: تقرير الاستثمار في الجمهورية العربية السورية للعام 2006.

2. القيود القانونية الضريبية: يمكن للقواعد والإجراءات الضريبية التي تطبقها الدولة المستقطبة لرأس المال أن تكون عائقاً للاستثمار الأجنبي المباشر في الحالات التالية:

أ. الازدواج الضريبي: يقصد بالازدواج الضريبي عموماً فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى المال نفسه في المدة نفسها، وقد يكون محلياً داخلياً أو دولياً. وهو يمثل عقبة مهمة أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمثل عقبة في سبيل التجارة الدولية، حيث يؤدي الازدواج الضريبي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه نظراً لتعدد الدول التي تدعي اختصاصها بفرض الضريبة، كما يؤدي إلى تقليص العوائد التي يأمل المستثمر الأجنبي تحقيقها من وراء نشاطه الاستثماري. وبالتالي يمثل عائقاً أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة [8].

ب. التمييز في فرض الضريبة: إن التمييز في فرض الضرائب بين ، وإن كان مشروعاً من وجهة النظر القانونية، إلا أنه قد يعوق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المستقبلة لرأس المال التي تتضمن تشريعاتها الضريبية مثل هذا التمييز، وذلك خشية تحمل أعباء كبيرة قد ترتبها تلك الضرائب [8].

ج. الإجراءات والأعباء الضريبية المبالغ فيها: إن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها، أو التطبيق المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المستقطبة للاستثمار يشكل عائقاً أمام انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة. وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإلمام بها أمراً عسيراً على المستثمر الأجنبي. فضلاً عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددها تبعاً لأغراضها، بل وتعددها للغرض نفسه، يشكل عوائق مهمة في سبيل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، كما أن عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية، مما يخل بثقة المستثمر ويقلل من درجة اطمئنانه وقد يعوق في النتيجة انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدولة [8].

3. القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية: يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة على المدفوعات الدولية، كالقيود المفروضة على حرية دخول وخروج رأس المال أو قابليته للتحويل. وعلى الرغم من أن قيام الدولة بتنظيم شؤونها النقدية يعد حقاً من حقوقها المستمدة من سيادتها الإقليمية، بيد أن مثل هذا الحق قد يمثل أحياناً عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي، ويتجسد هذا العائق بصفة عامة عندما تفرض الدولة قيوداً قانونية شديدة على حرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده ومرتبات ومكافآت العمال والمستخدمين الأجانب إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل، إذ أن المستثمر الأجنبي يعتبر أن وجود التسهيلات القانونية المعقولة التي تمكنه من إعادة رأسماله المستثمر في الدولة المستقطبة للاستثمار إلى وطنه الأصلي، وتحويل العوائد وناتج تصفية مشروعاته في الدولة ومرتبات مستخدميه وعماله الأجانب إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل، أمراً حيوياً وجوهرياً لاختيار الدولة التي يوظف ويستثمر أمواله فيها [8].

4. الفساد: يحد الفساد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد تأثيره في ذلك عن تأثير الضرائب العالية. وإذا كانت معظم بلدان العالم النامي حريصة في هذه الأيام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحاول إغراءه بالخفض الضريبي أو حتى بتقديم الدعم، إلا أن تكلفة الفساد ربما تكون أكثر من هذه المزايا ولا يعوضها العائد المحقق، وإذا كان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي له الدور الكبير في تدفق الاستثمار فإن الحد من الفساد هو أسلوب فعال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وخفض الفساد ليس مستحيلاً، فالإجراءات التي تشمل القيود الواضحة على

الإقراض، والمعايير المحاسبية الأفضل والإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية للبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، والإصلاحات التشريعية، وتطوير وتعزيز حقوق الملكية، هي إجراءات يصعب بدونها تجنب الفساد وما قد يصاحبه من إفلاس بنوك أو رداءة القروض [9]. ويبين الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد (CPI*) لعدد من الدول العربية، حيث يعتمد الترتيب على عدد النقاط التي حازتها كل دولة، وتتراوح هذه النقاط بين 10 (خالٍ من الفساد) وصفر (فاسد جداً).

الجدول رقم (5): مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للعامين 2006،2007

البلد	المرتبة العالمية 2006	المرتبة العالمية 2007	المرتبة العربية 2006	المرتبة العربية 2007	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2006	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2007
قطر	32	32	2	1	6،0	6،0
الإمارات	31	34	1	2	6،2	5،7
البحرين	36	34	3	3	5،7	5،0
عُمان	39	53	4	4	5،4	4،7
الأردن	40	53	6	5	5،3	4،7
الكويت	46	60	6	6	4،8	3،4
تونس	52	61	7	7	6،4	2،4
المغرب	79	72	11	8	3،2	3،5
السعودية	70	79	10	9	3،3	3،4
الجزائر	84	99	12	10	3،1	3،0
لبنان	63	99	8	11	3،6	3،0
مصر	70	105	9	12	3،3	2،9
موريتانيا	86	123	13	13	3،1	2،6
ليبيا	105	131	15	14	2،7	2،5
اليمن	111	131	16	15	2،6	2،5
سورية	93	138	14	16	2،9	2،4
السودان	159	174	17	17	2،0	1،8
العرق	160	178	18	18	1،9	1،5
الصومال	–	179	19	19	–	1،4

المصدر: خياط، عامر. تقرير الفساد العالمي 2007

* **Corruption Perceptive Index**

يلاحظ من الجدول أن سورية لم تحصل إلا على /2.9/ نقطة عام 2006، ثم انخفضت إلى /2.4/ نقطة عام 2007. وفي حين كانت مرتبتها العالمية /93/ نقطة عام 2006، أصبحت /138/ نقطة عام 2007، كما أن مرتبتها بين الدول العربية كانت /14/ عام 2006 فانخفضت إلى /16/ في العام التالي 2007، وهذا يعني أن /15/ دولة عربية كانت أقل فساداً، ويأتي بعدها كل من السودان والعراق والصومال. ويلاحظ أن تراجع مرتبة سورية عالمياً وعربياً، يترافق مع السير بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وفتح الأبواب أمام الاستثمار العربي والأجنبي. مما يجعلنا مضطرين للربط ما بين اتساع رقعة الفساد والانفتاح الاقتصادي وسياساته.

5. الافتقار إلى البنية الأساسية: إن عدم توفر مرافق البنية الأساسية التي تيسّر تنفيذ المشروع الاستثماري بتكاليف مجدية، من خدمات النقل والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة يعتبر من أهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها السلبي مباشرة على المردود. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سورية خلال السنوات الماضية لتطوير هذه الخدمات، من خلال فتح قطاع البنية الأساسية أمام الاستثمارات الخاصة، فإن مستواها لا يزال دون طموحات المستثمر الذي يرغب في أن يجد خدمات البنية الأساسية متوفرة بالشكل الذي يمكنه من تنفيذ وإدارة استثماراته على مرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة [10].

6. معوقات ترجع إلى المستثمر: مثل ضعف المقدرة الاستثمارية وكذلك غياب الدقة عند دراسة الجدوى الاقتصادية وأمور أخرى تتعلق بالإدارة وهيكل التمويل و التسويق.

7. عدم وجود سوق متطور للأوراق المالية: إن عدم وجود سوق متطور للأوراق المالية يعتبر من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن وجود سوق للأوراق المالية مرتبط بالأسواق العالمية من خلال شبكة من المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية للعملية الاستثمارية.

8. نقص المعلومات: فالمستثمر الأجنبي يهمه الحصول على معلومات دقيقة وواضحة كي يتخذ قراراته الاستثمارية من عدمها، وعلى الرغم من أن الجهات الرسمية في سورية تحاول توفير بعض البيانات والمعلومات، إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب. وهنا تبرز الحاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية وفروعها.

خامساً. متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا استعراض مجموعة من المحاور المؤدية إلى تطوير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السوري. وقبل أن تقوم بذلك يجب الإشارة إلى عدد من الاعتبارات لأخذها في الحسبان عند وضع أي برنامج يهدف إلى تطوير وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وتتمثل هذه الاعتبارات في الآتي:

1. إن التطورات العالمية المتلاحقة كاتساع نطاق ظاهرة عولمة الإنتاج والتجارة وحركة رأس المال إلى جانب تحرير التجارة الدولية واتجاه النظام العالمي نحو الاندماج والتكتل سيترتب عليها مزيداً من القدرات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية للشركات دولية النشاط، ومزيداً من سيطرة هذه الشركات على حركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سيكون من الصعب معه على مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية أن تتبنى سياسات محلية مغايرة لهذا التيار المتسارع أضف إلى ذلك أن مثل هذه التطورات يمكنها إتاحة فرص أفضل لاقتصاديات الدول النامية إذا ما أحسن استغلالها.

2. إن تعظيم تدفق الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في بلد ما يتطلب من ناحية أن يكون هذا الاستثمار متوافقاً مع أهداف سياساته الاقتصادية والاجتماعية ومحققاً لهذه الأهداف، ومن ناحية أخرى أن يهيئ ذلك البلد لهذا الاستثمار كل السبل اللازمة لاجتذابه.

انطلاقاً مما ذكر آنفاً، فإن المحاور اللازمة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد السوري والاستفادة منه يتمثل بما يلي:

1. الاستمرار في إنجاز مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على ما تحقق من نتائج ايجابية لهذا البرنامج مع التدعيم المتواصل لها، ويستدعي هذا الإشارة إلى مجموعة من المتطلبات يتمثل أهمها في:

- تدعيم مسيرة تحرير الاقتصاد القومي من كافة الاختلالات الهيكلية، فضلاً عن تحريره من كافة القيود والإجراءات والقرارات الإدارية التي لا تستدعيها اعتبارات اقتصادية.
- استكمال مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية.
- استمرار التطوير في قطاع الاتصالات باستكمال الأدوات والأساليب التقنية الحديثة في هذا القطاع.
- استقرار السياسات الاقتصادية والعمل على انجاز عمليات التوازن في متغيرات النشاط الاقتصادي الأساسية سواء في الموازنة العامة للدولة أو في ميزان المدفوعات.
- دعم وتطوير سوق الأوراق المالية، وتوفير كافة الوسائل الحديثة اللازمة لذلك.

2. الصياغة المرشدة لنظام حوافز الاستثمار، بحيث يكون هناك أفضليات محددة في هذا الخصوص، هذا يعني إتباع سياسة انتقائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تعطي الحوافز بشكل أكبر للأنشطة التي ترغب الدولة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إليها، ويستدعي ذلك مجموعة من المتطلبات التي يتعين توفيرها، وتشمل الآتي:

- ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمارات إليها.
- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بتلك الموجهة أساساً للسوق المحلي.
- منح معاملة تفضيلية للاستثمار في الأنشطة التي تتصف بارتفاع علاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية.
- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج لتأهيل وتدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع إنتاجيتها، وكذلك القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة مع هذه الاستثمارات.
- منح أفضلية في الأنشطة ذات الفنون الإنتاجية المكثفة للعمل بما يؤدي إلى تخفيض البطالة.
- منح أفضلية للأنشطة التي تعمل على استخدام المواد الخام المتوفرة محليا.

3. تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويستدعي ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعطاء المزيد من الاهتمام بكافة الجوانب التنظيمية محل التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يمكن من القضاء على كافة أشكال الروتين والتعقيدات الإدارية، ومن ثم الحد من مشكلة البيروقراطية التي كثيراً ما يشكو منها المستثمرون سواء المحليين أو الأجانب.
- إعداد كوادر من الإداريين والفنيين والمتخصصين في تقديم كافة أنواع النصح والتوجيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- وضوح وتسهيل الإجراءات القانونية محل التعامل مع تلك الاستثمارات، وهو ما يستدعي عدم الخوض في أية تعقيدات من شأنها عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين الأجانب.
- الاعتماد على التقنية الحديثة لتزويد المستثمرين الأجانب بأية معلومات وبيانات عن مختلف القطاعات الاقتصادية بما تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار.

4. تحقيق الاستقرار في البيئة المحلية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتطلب ذلك الاهتمام بما يلي:

- تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية التي يتم في إطارها ممارسة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية، بحيث يكون هذا الاستقرار قوياً مشجعاً على التقدم.
- تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام، هذا إلى جانب ما يختص منها بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادساً. مقومات نجاح سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

هناك العديد من المقومات التي تؤدي إلى نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

1. توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية: يعتبر توفر هذه الإرادة العامل الأساسي لنجاح هذه السياسات بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيداً لزيادة التدفق من الاستثمار الأجنبي. فعلى المستوى التشريعي يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفردية والفكرية، قوانين دعم المنافسة، قوانين الشركات، قوانين تحرير التجارة ورأس المال، وغيرها... هذه القوانين توفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما أن هذه القوانين تدل على تمسك الدولة على أعلى مستوياتها بتنفيذ سياسات واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي. وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وأن توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي، كما يجب عليها إقرار وتنفيذ سياسة اقتصادية كلية مستقرة بحيث يتم السيطرة على مستوى التضخم مع استقرار سعر الصرف بعد أن يتم تحريره، بحيث يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية. ويؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يساهم في دعم تدفق هذا الاستثمار.

2. تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي: تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً اقتصادياً ومالياً، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية. وتعتبر هذه الأعباء، المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى، بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة، وبالتالي فإن المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذه الخسائر، وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق، ويجب أن تكون الأهداف الموضوعة واضحة ومحددة، سواء أكانت تتمثل في زيادة الصادرات، أو إشباع السوق المحلي، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية، أو استثمار واستغلال الموارد الطبيعية، والغرض منها هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل هذه الأهداف. فالاستثمار

الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها. كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفاً عاماً مجرداً، بل يتجه إلى نوعية الاستثمار الذي يُراد تدفقه طبقاً للهدف الاقتصادي المعلن، بينما تكون هذه الحوافز موجهة، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزانة العامة [11].

3. أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي خاصة القطاع الخاص، وليست متنافسة أو متناقضة معها: ويعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية باعتباره عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كماً ونوعاً، بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي، إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية، وعلى ذلك فيجب أن تكون سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع سياسات دعم الاستثمار المحلي، بحيث ينخفض على المدى الطويل ويظل في حدود ضيقة ومحدودة في مجال نقل التكنولوجيا مثلاً، ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها، أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا يؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي، بل أن تعمل على زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس.

4. إيجاد التكامل الوثيق بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلي: لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في سورية إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية ومثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر. فانتفاع وحدات الإنتاج المحلية من التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة هو العامل الرئيسي في تحقيق الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوري. وتتمثل في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج، نتيجة تطبيق أحدث وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة، أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من زيادة تدفق هذا الاستثمار. ويعد نجاح الدولة في خلق هذا الترابط والتعاون من أهم العوامل في تحقيق أهداف إيجابية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة: يجب أن تكون هذه السياسة رافداً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العليا، ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة، أي أنه من الضروري ربط التنمية القطاعية بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات أو الصناعات فقط، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، وليست فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبه لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزانة العامة.

6. تحسين مناخ الاستثمار العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يتطلب تحسين مناخ الاستثمار في سورية استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك استقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم. كما أن خلق فرص للاستثمار يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر [11].

7. معرفة الدوافع التي يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحد أو أكثر من هذه الدوافع: هناك ثلاثة دوافع أساسية تمثل أهم دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أولها هو استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف، وهذه تشمل كل أنواع الموارد بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها. والدافع الثاني هو البحث عن الأسواق الجديدة إما من أجل تعزيز الصادرات من الدول التي تُعد مقراً لهذا الاستثمار أو إنشاء فروع للصناعات في الدولة المضيفة لإشباع السوق المحلي. ويعتمد تعزيز الصادرات أو إنشاء وحدات إنتاج في البلد المضيف بالدرجة الأولى على تكلفة الإنتاج من ناحية وعلى تكلفة التصدير من دولة المقر إلى دولة السوق من ناحية أخرى، ففي الدول التي تتبع سياسة إحلال الواردات يلجأ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء فروع للإنتاج في الدولة المضيفة بعرض الالتفاف على القيود التي تفرضها الدولة المضيفة على هذه الواردات ، أما في الدول التي تتبع سياسة تحرير الواردات فقد يتجه الاستثمار إلى التصدير من دولة المقر إلى الدولة المضيفة، حيث أن التكلفة هي العامل الرئيسي الذي يقرر اعتماد أي من النهجين. ويتمثل الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي في السعي إلى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي وذلك بتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق توزيع وحدات الإنتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة، وخاصة فيما يتعلق بتكلفة العمالة في ظل وجود عمالة مدربة ورخيصة نسبياً في الدول المضيفة مقارنة بدولة المقر التي غالباً ما تكون دولة متقدمة، ومن أهم الصناعات التي انتهجت هذا النهج صناعة السيارات وصناعة الأجهزة الالكترونية.

8. توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات: يعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها، وتعد الخرائط الاستثمارية عنصراً رئيساً في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشمل إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم التسهيلات، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل إعادة انتقال الإرباح ورأس المال وغيرها، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الفرص [11].

9. تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشي ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات: يلعب توفير الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبياً مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة دوراً أساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية، حيث تمثل العمالة الماهرة عنصراً مهماً من تكلفة الإنتاج، وبالتالي من الاستثمار الأجنبي، وخاصة ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى المنافسة في الأسواق المحلية، حيث يسعى إلى خفض هذه التكلفة عن طريق عدة وسائل من أهمها توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبياً، كما ينبغي على الدولة الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

10. إعداد خطة للترويج للجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: إن خطة الترويج تتكون من ثلاث مراحل، تتضمن الأولى الدعاية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول. وتشمل المرحلة الثانية خلق الاستثمار بما في ذلك إيجاد الفرص المواتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات التي يمكن لها أن تجذب هذه الاستثمارات، وذلك ببناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المرحلة الثالثة فتمثل في المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والمكاتب الشعبية وغيرها، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني، والقطاعات الرئيسية وأرقام النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق هيئة متخصصة مثل هيئة تشجيع الاستثمار أو أمانة التخطيط أو أية جهة أخرى تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والأرقام والتنسيق مع مختلف القطاعات الأخرى [11].

11. الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلاً من الإعفاءات والحوافز العامة: لما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، وخاصة الميزانية العامة للدولة، وسعياً إلى تحقيق مردود إيجابي، تتجه كثيراً من الدول إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها بميزة نسبية، بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة [11].

الاستنتاجات والتوصيات:

تبين من التحليل بأن سورية تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتصحيح هذا الوضع ينبغي اتخاذ عدة إجراءات على مستوي استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وتحسين الإطار التشريعي من أجل دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى الحجم الذي ينسجم مع الإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد السوري، فقد نفذت بعض الإصلاحات التي انبثقت من أولويات محلية تركزت في معظمها على استقرار السياسة الاقتصادية، وإصدار وتعديل بعض القوانين ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي. ولكن عملية الإصلاح كانت مبنية على خطوات متعاقبة ولم تكن ضمن برنامج شامل ذي إطار زمني محدد، كما أن سياسة الخصخصة، وخاصة خصخصة بعض القطاعات لا تزال تسير ببطء على الرغم من ظهور بعض السلبيات ومنها مشكلة العمالة الزائدة، وكان من شأن إبقاء بعض القطاعات بعيدة عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، أن تلعب دوراً أيضاً في تخفيض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى سورية، وبالتالي فإن توسيع قاعدة مشاركة هذا الاستثمار في قطاعات مهمة مثل النفط والبنية التحتية والسياحة والتعليم وغيرها سيكون له مردود إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي. كما لعبت بعض العوامل غير الاقتصادية دوراً معوقاً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأتي في مقدمتها التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين، وبالتالي ترفع تكلفة الاستثمار، مما ينعكس سلباً على حجم استثماراتهم وبالرغم من وجود التزام على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية، فإن المشاكل تظهر عند المستويات الدنيا من الهيكل الإداري، الأمر الذي يعوق

الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة من زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد السوري. وفيما يلي نورد بعض التوصيات التي قد تساعد في دفع حركة الاستثمارات الأجنبية وتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

1. العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات، خصوصاً بعد أن تمت مراجعة وتحديث وتعديل بعض القوانين لتواكب متطلبات المرحلة المقبلة، لما لذلك من أهمية في زيادة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين، إضافة إلى التعهد بعدم إلحاق أي ضرر بالاستثمارات القائمة من إجراء التعديلات التي تطرأ على القوانين والتشريعات.
2. تأكيد مفهوم وسياسات التوجه للخارج، والتركيز في الترويج على الصناعات والمشروعات التي تعتمد على الأسواق المجاورة، وبعض الأسواق الخارجية الأخرى في تصريف منتجاتها وخدماتها وذلك للتغلب على مشكلة محدودية السوق المحلي فيما يتعلق بإقامة بعض المشروعات ذات الحجم الكبير.
3. إيجاد خطة استثمارية تتضمن مشروعات للصناعات التحويلية تقوم على استخدام الموارد والمواد الخام المحلية، وبصفة خاصة من النفط والغاز الطبيعي ومنتجاتها، وبالتالي تكون هناك ميزة نسبية في إقامة هذه المشروعات، مما يشكل حافزاً لرؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة فيها، فضلاً عن تحقيق التكامل الأمامي والخلفي بين الصناعات المحلية مما يدعم هيكل البنيان الصناعي للاقتصاد السوري.
4. العمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة لضمان توحيد جهودها والحيلولة دون تعدد الجهات الرقابية والجهات المانحة للتراخيص، وبالتالي تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص وتسجيل المشاريع والحد من تكلفة هذه الإجراءات.
5. تعزيز النظام القضائي وإضفاء ثقة أكبر على عمله من خلال إنشاء محاكم تجارية ومالية متخصصة تؤدي إلى الإسراع في البت في قضايا المنازعات عند وجودها.
6. تطوير دور المصارف بشكل يتيح له أن يلعب دوراً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، بحيث لا يقتصر على المساهمة بتوفير قروض، بل يمتد أيضاً إلى المساهمة بالملكية في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.
7. رفع كفاءة العاملين في الأجهزة العامة، وتنظيم هذه الأجهزة بشكل يضع حداً لكافة مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري، ورفع مستوى أداء الإدارات الرسمية.
8. تشجيع إقامة الروابط الأمامية والخلفية بين المشاريع والصناعات المحلية من جهة، ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، لما لذلك من فوائد تعميم المهارات والتكنولوجيا على المشاريع والصناعات المحلية.
9. العمل على تطوير سوق المال وذلك من خلال تفعيل الإطار التشريعي والرقابي والمؤسسي بما يتفق والمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية الإفصاح بما يسهل التعامل بالأوراق المالية.
10. ضرورة إضفاء صفة الاستمرار على برامج ترويج الاستثمار في سورية والتي تهدف إلى التعريف بالفرص الاستثمارية والصناعات الواعدة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
11. تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار، وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي،

بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الأنشطة محل الاستثمارات وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم.

12. مواصلة العمل على تطوير البنية التحتية الأساسية من شبكات الطرق والاتصالات والنقل والكهرباء والطاقة، نظراً لأهميتها في ترويج وتحسين بيئة الأعمال وجذب رأس المال والاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد السوري.

ويبقى أن نقول بأن الخطوات التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار توجيهات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، والعمل على استيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الشروع في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية، ستوفر البيئة المناسبة والمساندة للأنشطة الاقتصادية، وتعمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد السوري.

المراجع:

[1]. قدي، عبد المجيد. *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*، 2003، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، 545.

[2]. O.C.D.E, *Définitions Des Référence Détallé Des Investissements Internationaux*, Paris, 1983, 895.

[3]. أبو قحف، عبد السلام. *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*، 1989، مؤسسة شباب الجامعة ، 324.

[4]. الأسرج، حسن عبد المطلب. *سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، 21-36.

[5]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004*، 295.

[6]. جريدة تشرين. *سورية في تقرير مناخ الاستثمار العربي 2006*، العدد /9943/، 5/آب/2007، 14.

[7]. العيطة، سمير. *رؤية في العوامل المالية والنقدية في الاقتصاد السوري*، تاريخ المشاهدة: 2009/2/11، على الموقع: www.mafhoum.com/press3/BUDG1.PDF

[8]. السامرائي، دريد محمود. *الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية*، 2006، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 465.

[9]. أيوب، مدحت. *الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي*، 2005، ط1، دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، 125.

[10]. الحميدان، صالح. *معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء تجربة الشركة العربية للاستثمار*، 2008، 42-61.

[11]. تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا. *سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الأسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن*، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، 323.